نقابـــة الصرافيـــن فـــي لبنـــان
Syndicate of Money Changers in Lebanon

بيان لنقابة الصرافين في لبنان الخميس 2020/3/5

حول إتهامات صحافية وعبر «السوشال ميديا» للصرافين بأنهم يقفون وراء إرتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية: الصرافون الشرعيون لا يرفعون الدولار ولا يُخفضونه بل تخضع مهنتهم للعرض والطلب.

تداول بعض الصحف والشائعات والبيانات مجهولة المصدر، التي تُنشر عبر شبكة التواصل الإجتماعي (السوشال ميديا)، صباح اليوم الخميس 5 آذار 2020، بأن الصرافين عموماً يقفون وراء رفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، حيث واصل سعر الدولار إرتفاعه أمس بعدما لامس الـ 2700 ليرة، مما يجعلنا نتساءل جميعاً عن السبب الأساسي وراء إرتفاع سعر الدولار. علماً أن السبب ليس مجهولاً بل معلوماً من قبلنا، وهو أن ثمة تطبيقاً إلكترونياً – Application، يخص الصرافين غير الشرعيين يتداولون من خلاله مضاربات غير شرعية لسعر الدولار، مستغلين البلبلة التي تعيشها السوق اللبنانية في الوقت الراهن.

في المقابل، يهم نقابة الصرافين في لبنان أن تؤكد تمسكها وإلتزامها تطبيق أحكام الدستور والقوانين والأنظمة مرعية الإجراء، التي تجعل النظام الإقتصادي ليبرالياً حراً، وتكفل حرية التجارة، وحرية التداول والقطع، وهي ميزات قليلة متبقّية لطالما تفرّد فيها لبنان في محيطه.

كذلك يهم النقابة أن تجدد تأكيدها رفض تحويل مهنة الصرافة «كبش محرقة» عوض أن تبقى عماداً للإقتصاد الوطني، في كل مرة تتأزّم أوضاع البلاد بسبب سوء الإدارة، ولا سيما حيال الأزمة الإقتصادية التي تعيشها البلاد ورمي كرة النار على الصرافين الشرعيين والتي لا طاقة لهم على تلقّفها. فالصرافون الشرعيون لا يرفعون الدولار ولا يُخفضونه بل تخضع مهنتهم للعرض والطلب.

في المحصّلة، إننا كنقابة الصرافين اللبنانيين لطالما كنا طالبنا بإلحاح النظر إلى مشروع قانون إنشاء نقابة الزامية للصرافين في لبنان الذي رفعناه إلى مجلس النواب اللبناني حيال إعتماد النقابة الصرافين الشرعيين الذين يمارسون مهنتهم وفق الأصول والمعايير والمهنية، بعيداً عن المضاربات غير المشروعة والتي تضر الإقتصاد الوطني، وتنقية القطاع من المضاربين وسالكي دروب المهنة بالطرق غير الشرعية..

كما نهيب بالمسؤولين والقيمين على الإقتصاد اللبناني بأن ينظروا إلى معالجة الأوضاع الإقتصادية من جذورها، من خلال فرض الإصلاحات، وقف الفساد، تحميل المسؤولية للفاسدين بعينهم، ترشيق القطاع العام، وإعتماد التقشف في المؤسسات العامة والخاصة قبل أن يُفرض علينا شروط نحن جميعاً بغنى عنها.

بناء عليه، لا يجوز أن نُحمّل بعضنا بعضاً تبادل التهم والمسؤوليات ونحن منها براء.. فالصراف الشرعي يخضع لواقع السوق المالية والعرض والطلب. علماً أن تزايد الطلب على الدولار في الآونة الأخيرة مرده فقدان الدولار من السوق نتيجة التدابير المصرفية المتخذة مؤخراً بعدم إعطاء المواطنين مدخراتهم (أو ودائعهم) بالدولار الأميركي، وتحديد سقوف سحب المبالغ أكان بالدولار أو بالعملة الصعبة عموماً أو بالعملة اللبنانية. إن للحديث صلة.

وسط مدينة بيروت ، سوليدير، شارع الارجواي ، بناية مكتّف ، خلف جامع أبي بكر الصدّيق
تلفون وفاكس : 01/970736 – 01/970729 – ص.ب: 116/5516
Email: syndicatexchange@gmail.com